الأنباء
الاربعاء 16 مارس 2016

### مع ارتفاع الأسعار إلى 40 دولاراً للبرميل

# هل تنتهي أزمة النفط الصخري الأميركي؟

هل ستنتهي أزمات النفط الصخري الأميركي مع ارتفاع الأسعار لمستوى 40 دولارا للبرميل؟

تعاني صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة من صعوبات جمة في الأسابيع الأخيرة، مع استمرار هبوط أسعار النفط بشكل كبير مقارنة بمستوياتها منذ عام ونصف.

وأشار تقرير نشرته «الإيكونوميست» إلى أن الصعوبات جاءت مؤخرا مع وفاة «أوبري ماكليندون» أحد أباطرة الصناعة في حادث سيارة، بالإضافة إلى تحذيرات وزير النفط السعودي علي النعيمي من أنه على الصناعة أن تخفض التكاليف وزيادة الاقتراض أو مواجهة الإفلاس.

وأعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن الإنتاج الأميركي من الخام بلغ في ديسمبر الماضي 9,3 ملايين برميل يوميا، متراجعا على أساس سنوي للمرة الأولى منذ بداية 2011، مع هبوط إنتاج «تكساس» و«نورث داكوتا».

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة في شهر مارس الجاري انخفاض الإنتاج الأميركي إلى 8 ملايين برميل يوميا، قبل أن يرتفع مجددا في النصف الثاني من العام المقبل. وفي ظل هذه التوقعات القاتمة ظهرت توقعات باتجاه الخام الأميركي للارتفاع لمستوى 40 دولارا للبرميل مقارنة بـ 30 دولارا قبل شهر واحد فحسب.

ويرى بعض المديرين التنفيذيين في صناعة النفط الصخري أنه في حال تجاوز مستوى 40 دولارا للبرميل فإن أنشطة التنقيب والربح يمكن أن تعود بقوة مجددا، رغم وجود كميات مخزنة مرتفعة من الخام.

**73 شركة مرشحة للإفلاس أو مبادلة للديون بنهاية 2017**

**انخفاض الإنتاج الأميركي إلى 8 ملايين برميل وقد يرتفع مجدداً بالنصف الثاني**

ويشير التقرير إلى أن هذه الاحتمالية لا تبدو ممكنة على الإطلاق، فنظريا يمكن زيادة أنشطة التنقيب بسرعة مع تحول الإنتاج ليصبح مدرا للربح، مع خفض بعض الشركات لتكاليف الإنتاج والتنقيب لتحقيق أرباح عند مستوى 40 إلى 45 دولارا للبرميل.

كما خفضت شركات النفط الأميركية القوى العاملة لديها، إلا أنه مع صعوبة إيجاد عمل وسط هبوط أسعار الخام، فإنه من الممكن إعادة هؤلاء العمال مجددا.

وأعلنت شركات نفطية في «نورث داكوتا» و«تكساس» أنها تمتلك المئات من آبار التنقيب غير المكتملة، وهي الآبار التي يمكن استئناف العمل بها لإنتاج الخام في حال ارتفعت الأسعار.

وخفضت الشركات النفطية الأميركية الإنفاق الرأسمالي نتيجة هبوط الأسعار، إلا أن هذا الخفض لم ينجح في جعل الموازنة أكثر اتزانا، حيث أنفقت شركات النفط الأميركية والكندية 20 مليار دولار في الربع الأخير من العام الماضي مقابل تدفقات نقدية بلغت 13 مليار دولار فحسب.

#### صعوبات وأزمات

وقال التقرير ان الشركات الكبرى وحدها تظل قادرة على تعويض هذا العجز من خلال زيادة رؤوس الأموال من خلال أسواق الأسهم، بينما ترفض الشركات الأصغر بيع بعض الأصول لجمع الأموال، لأن هذه العوائد سوف تذهب للدائنين مباشرة.

وسعت بعض الشركات لإيجاد حلول لأزمة العجز في العائدات، حيث أعلنت شركة «غوودريتش بتروليم» في مارس الجاري تأجيل سداد الفوائد على ديونها مع سعيها للضغط على الدائنين لمبادلة الديون بأسهم، من أجل تجنب التخلف عن السداد.

كما فشلت 3 شركات نفطية أخرى وهي «شابرل إنرجي»، و«إنرجي إكس إكس إل»، و«ساند ريدج إنرجي» في سداد مدفوعات الديون.

وبحسب «براين جيبونز» من شركة «كريديت» لأبحاث الديون، فإن 26 مؤسسة مصدرة للسندات متعلقة بالنفط إما تقدمت بطلب لإعلان إفلاسها وإما قامت بعملية مبادلة للديون، وسط توقعات بارتفاع العدد إلى 73 شركة بنهاية 2017.

وأوضح التقرير ان الشركات النفطية الأميركية الصغيرة لاتزال ترزح تحت وطأة القروض المصرفية، كما تستعد لعملية إعادة تقييم قدرتها الائتمانية مرتين سنويا، ما قد يؤدي لمزيد من الضغوط على السيولة.

ويتطلب توفير قدر كاف من الأريحية للشركات النفطية أن ترتفع أسعار النفط أعلى بكثير من مستوى 40 دولارا للبرميل، لتتمكن من جذب رؤوس الأموال مرة أخرى.

ويرى «بوبي تيودور» من بنك «تيودور» الاستثماري المتخصص في الطاقة أن ارتفاع أسعار النفط لمستوى 40 دولارا للبرميل لن يكبح جماح الهبوط في إنتاج النفط الأميركي، مشيرا إلى أن الوصول لمستوى 60 دولارا وحده هو القادر على رفع عمليات التنقيب مجددا.

كما قد يعني ارتفاع أسعار النفط زيادة في نفقات وتكاليف الإنتاج، ما يعني صعوبة تحكم النفط الصخري في أسعار النفط ارتفاعا وهبوطا.

### يقام على مدى 3 أيام

# «سدير» تقيم معرضها السنوي بمشاركة 42 شركة عالمية

راكان المطوع والسفير الايطالي في جناح «سدير» (ريليش كومار)

طارق عرابي

اقامت شركة سدير للتجارة العامة والمقاولات وللسنة التاسعة على التوالي وبحضور السفير الايطالي لدى الكويت جوسيبي سكونياميليو معرضها السنوي الذي يستضيف هذا العام وعلى مدى 3 أيام 42 شركة من كافة أنحاء العالم، اضافة الى 5 أجنحة خاصة بشركة سدير وأقسامها المختلفة التي تضم (أعمال الخشب والنجارة، أعمال التصميم، المفروشات الخاصة وقواطع دورات المياه التي يتم تصنيعها في شركة سدير). وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة سدير راكان طارق المطوع ان شركات عدة جاءت من مختلف دول العالم لتشارك في هذا المعرض، حيث حضرت شركات من كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وايطاليا وتايلند واسبانيا، اضافة الى كندا والامارات العربية المتحدة وبعض الشركات الكويتية.

وأضاف أن نشاطات هذه الشركات تتركز على بنود التشطيبات الداخلية مثل القواطع المتحركة والخرداوات وأرضيات الكمبيوتر والاسقف الزائفة بكافة أنواع ومستلزمات المكاتب والابواب الأوتوماتيكية..الخ. وقال أن هذه البادرة من شركة سدير ترسخت كظاهرة دعائية واقتصادية في آن واحد، حيث يتم الاحتكاك الايجابي بين هذه الشركات والزائرين من رجال الاعمال والمهندسين، اضافة الى احتكاك الشركات المساهمة فيما بينهم.

وأكد المطوع على أن كبرى شركات المقاولات الكويتية تحرص على حضور هذه التظاهرة السنوية للاستفادة من خبرات ومنتجات الشركات الأجنبية المشاركة في المعرض، لافتا الى ان «سدير» نجحت بالفوز في عدد من مناقصات المشاريع المحلية المطروحة مثل مشروع كلية العلوم بجامعة الشدادية الجديدة، ومشروع مستشفى الاحمدي وغيرها من المشاريع المحلية الكبرى. وأوضح أن كافة الشركات التي تشارك في هذا المعرض ليس لديها وكلاء بالكويت أو حتى منطقة الخليج العربي، كما أنها لا تحبذ فكرة الوكيل المحلي وذلك منعا للاحتكار، حيث تفضل هذه الشركات مبدأ التعامل المباشر مع كافة الشركات العاملة في منطقة الخليج العربي بدون تمييز. وحول جديد الشركات المشاركة في المعرض، قال المطوع ان هناك شركات تطرح منتجات حديثة للمرة الأولى داخل السوق الكويتي من بينها «ألواح الزجاج ذاتية التنظيف» و«الارضيات ذاتية التنظيف»، والاصباغ التي لا تتعفن، والاصباغ عديمة الرائحة ، والاصباغ المضادة للبكتيريا، وغيرها من مواد ومنتجات التكنولوجيا الحديثة التي تدخل الكويت للمرة الأولى.

واختتم المطوع بالقول ان ما يميز عمل الشركات المشاركة في المعرض هو تقديمها للحلول السريعة للعديد من المنتجات، بمعنى ان هذه الشركات قادرة على توفير متطلبات شركات المقاولات والعملاء في وقت سريع لا يتجاوز الـ 6 أسابيع، وهو أمر هام جدا بالنسبة للمقاولين الذين يهمهم الوصول السريع للمنتجات التي تحتاجها مشاريعهم.

# الهند تدشّن أول مطار في العالم يعمل بالطاقة الشمسية

أصبح مطار «كوشين الدولي» الذي يقع في جنوب الهند الأول في العالم الذي يعمل بالكامل بالطاقة الشمسية، حيث بدأ مسؤولوه منذ 3 سنوات بإضافة ألواح شمسية على سطح مبنى الوصول وأجزاء أخرى. وصرح المدير العام للمطار «خوسيه توماس» لـ «سي إن إن موني» قائلا: «نحن رغبنا في أن نكون مستقلين عن شبكة مرفق الكهرباء».

وفي العام الماضي، كلف المطار الشركة الألمانية «بوش» لتشييد محطة شمسية على مساحة 45 فدانا على أراض غير مستغلة بالقرب من محطة الشحن الدولية، وانطلقت تلك المحطة في أغسطس الماضي، مما جعل «كوشين» أول مطار في العالم يعمل بالطاقة الشمسية بالكامل.

وأوضح «توماس» أن عشرات الآلاف من الألواح تولد طاقة تزيد على 48 ألفا إلى 50 ألف كيلو واط التي يستخدمها المطار يوميا، وتتم تغذية الطاقة الفائضة في شبكة الكهرباء الأوسع نطاقا.

وبلغت تكلفة هذا المشروع الضخم حوالي 620 مليون روبية «9,3 ملايين دولار»، وهو المبلغ الذي يتوقع أن يوفره المطار في أقل من 6 سنوات نتيجة عدم الحاجة إلى دفع أي فواتير كهرباء.

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank
المتحد معك منذ 1941
شريعة وحسن معاملة
1812 000 - ahliunited.com

## دعـــــوة

### البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.

### دعـوة لحضور الاجتماع الحادي والخمسين للجمعية العامة العادية والاجتماع الثلاثين للجمعية العامة غير العادية

حضرة المساهم الكريم،

يتشرف مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. بدعوتكم لحضور الاجتماع الحادي والخمسين للجمعية العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق 31 مارس 2016 وكذلك الاجتماع الثلاثين للجمعية العامة غير العادية عقب انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية مباشرةً والمقرر عقدهما بالدور الميزانين في المقر الرئيسي للبنك وذلك للنظر في جدولي الأعمال التاليين:

**جدول أعمال الجمعية العامة العادية**

1) سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
2) سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
3) سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
4) سماع تقرير مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
5) المصادقة على واعتماد بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
6) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وذلك على النحو التالي:
1 – أرباح نقدية: بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع خمسة فلوس لكل سهم). وذلك للمادة المساهمين المثبتين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.
2 – أسهم منحة مجانية: بإصدار 157,488,047 (فقط مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة وأربعون سهماً جديداً) بنسبة 10% من رأس المال المصدر والمدفوع، توزع بواقع عشرة أسهم عن كل مائة سهم، وذلك على النحو الذي يصدر به قرار الجمعية العامة غير العادية، مع تغطية قيمة هذه الزيادة من صافي الأرباح المحققة عن عام 2015، وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها والتبرع بحصيلة بيعها في أوجه الخير.
وذلك جميعه بناء على موافقة بنك الكويت المركزي على البيانات المالية وعلى توزيع هذه النسبة من الأرباح بموجب كتابهم الصادر بتاريخ 17 فبراير 2016.
7) الموافقة على تدعيم الاحتياطي الإجباري من أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ وقدره 4,496,139/270 د.ك، ليصبح بمبلغ إجمالي وقدره 69,962,463/375 د.ك، وذلك عملاً بحكم المادة (253) من قانون الشركات والمادة (47) من النظام الأساسي للبنك، مع ثبات الاحتياطي الخاص بعلاوة الإصدار بمبلغ 12,882,507/408 د.ك. والاحتياطيات الأخرى والاحتفاظ بالأرباح المثبتة تدعيماً للمركز المالي للبنك.
8) مناقشة وإقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (واللجان المنبثقة منها) مجتمعين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بقيمة إجمالية حدها الأقصى -/150,000 د.ك. وفقاً لمدة العضوية ومعدلات الحضور.
9) الموافقة على الترخيص للبنك بأن يمنح التسهيلات الائتمانية والتمويل وتقديم الكفالات لعملائه من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2016، وذلك وفقاً للسياسات والنظم المعمول بها في البنك وفي إطار التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.
10) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء و/أو بيع و/أو التصرف فيما لا يجاوز 10% (عشرة في المائة) من أسهم البنك، وفقاً للضوابط والشروط التي ينص عليها القانون وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
11) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار صكوك و/أو أية أدوات تمويلية، على أساس تفضيلي أو ثانوي أو أخرى تحقق عناصر الإدراج في رأس المال الإضافي وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، على أن تكون تلك الصكوك أو الأدوات الأخرى، غير قابلة للتحول إلى أسهم، وبحيث يكون ذلك من خلال إصدار واحد أو عدة إصدارات، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد التوقيت والقيمة والعملة والعائد وتاريخ الاستحقاق وأية شروط أخرى خاصة بهذه الإصدارات وتخويل مجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه مناسباً من الاستشاريين الماليين أو القانونيين أو غيرهم في تنفيذ ما تقدم، مع مراعاة أن تكون كافة الأدوات المشار إليها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وبعد أخذ موافقة الجهات المختصة.
12) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذممهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
13) تلاوة واعتماد تقرير التعاملات التي تمت خلال عام 2015 أو ستتم خلال عام 2016 مع الأطراف ذات الصلة.
14) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما وصرفها لهما.
15) تعيين أو إعادة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم وصرفها لهم.

كما يود مجلس الإدارة أن يسترعي عناية السادة المساهمين الى أنه في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع فسوف يعقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة العادية في ذات المكان وذات جدول الاعمال، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الخميس الموافق 2016/4/7 وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

**جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية**

البنود الثلاثة المطروحة على جدول الأعمال:

**أولاً:**

1- الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من مبلغ وقدره 157,488,047/500 د.ك. (مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة وأربعون ديناراً كويتياً وخمسمائة فلس) إلى مبلغ وقدره 173,236,852/200 د.ك (فقط مائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائتان وستة وثلاثون ألفاً وثمانمائة واثنان وخمسون ديناراً كويتياً ومائتا فلس)، وتمثل الزيادة البالغة مبلغاً وقدره 15,748,804/700 د.ك. (فقط خمسة عشر مليون وسبعمائة ثمانية وأربعون ألفاً وثمانمائة وأربعة دنانير كويتية وسبعمائة فلس) ما نسبته 10% (عشرة في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع وذلك عن طريق إصدار 157,488,047 (فقط مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة وأربعون سهماً جديداً) بقيمة اسمية قدرها مائة فلس للسهم الواحد، توزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم، كل بنسبة ما يملكه (بواقع عشرة أسهم عن كل مائة سهم) مع تغطية قيمة هذه الزيادة من صافي الأرباح المحققة عن عام 2015، وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها والتبرع بحصيلة بيعها في أوجه الخير.

2- الموافقة على تخديد رأس المال المصرح به للبنك ليكون بمبلغ وقدره -/250,000,000 د.ك. (فقط مائتان وخمسون مليون دينار كويتي)، ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك زيادة رأس المال المصدر في أي وقت كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك في حدود رأس المال المصرح به المذكور وذلك بإصدارات نقدية أو مجانية وتحديد كافة الشروط الخاصة بهذه الإصدارات بما فيها مقدار زيادة رأس المال المصدر وقيمة السهم وعلاوة الإصدار وتوقيته، وتفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنفاذ قرارات زيادة رأس المال المصدر، في إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

**ثانياً:** الموافقة تبعاً لذلك على تعديل نص المادة السادسة من عقد تأسيس البنك والمادة السابعة من النظام الأساسي للبنك ليكون النص على النحو التالي:

**نص المادة قبل التعديل**

"حدد رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 157,488,047/500 د.ك (فقط مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة وأربعون ديناراً كويتياً وخمسمائة فلس) مقسمة إلى 1,574,880,475 سهماً (مليار وخمسمائة وأربعة وسبعون مليون وثمانمائة وثمانون ألف وأربعمائة وخمسة وسبعون سهماً) بقيمة اسمية قدرها 100 فلس كويتي للسهم الواحد".

**نص المادة بعد التعديل**

"حدد رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 173,236,852/200 د.ك (فقط مائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائتان وستة وثلاثون ألفاً وثمانمائة واثنان وخمسون ديناراً كويتياً ومائتا فلس) مقسمة إلى 1,732,368,522 سهماً (فقط مليار وسبعمائة واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وستون ألفاً وخمسمائة واثنان وعشرون سهماً) بقيمة اسمية قدرها 100 فلس كويتي للسهم الواحد".
"كما حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ وقدره -/250,000,000 د.ك. (فقط مائتان وخمسون مليون دينار كويتي)، ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك زيادة رأس المال المصدر في أي وقت كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك في حدود رأس المال المصرح به المذكور وذلك بإصدارات نقدية أو مجانية وتحديد كافة الشروط الخاصة بهذه الإصدارات بما فيها مقدار زيادة رأس المال المصدر وقيمة السهم وعلاوة الإصدار وتوقيته، ويجوز لمجلس الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات زيادة رأس المال المصدر التي يتخذها بموجب هذا التفويض وفي إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

**ثالثاً:** تعديل المادة الثامنة من النظام الأساسي للبنك ليكون النص على النحو التالي:

**نص المادة قبل التعديل**

"أسهم الشركة اسمية ويجوز لأي مُساهم تملك النسبة التي يحددها القانون وتعليمات بنك الكويت المركزي والقرارات المنظمة لتملك أسهم رأس المال المصدر للبنوك. كما يجوز لغير الكويتيين تملكها وفقاً لأحكام القوانين والقرارات المنظمة لذلك. ويجوز للجمعية العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة في شراء أسهم البنك والتصرف فيها بكافة الصور وذلك بما لا يتجاوز النسبة التي يقررها القانون واللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص، على أن لا يمول هذا الشراء من رأسمال الشركة وتسري على التفويض بالشراء وعلى التصرف بالأسهم المشتراة أحكام هذا النظام وقانون الشركات وتعديلاته والقرارات التي تصدرها الجهات الرقابية والإشرافية في هذا الشأن".

**نص المادة بعد التعديل**

"أسهم الشركة اسمية ويجوز لأي مُساهم تملك النسبة التي يحددها القانون وتعليمات بنك الكويت المركزي والقرارات المنظمة لتملك أسهم رأس المال المصدر للبنوك. كما يجوز لغير الكويتيين تملكها وفقاً لأحكام القوانين والقرارات المنظمة لذلك. ويجوز للجمعية العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة في شراء أسهم البنك وبيعها أو التصرف فيها بكافة الصور وذلك بما لا يتجاوز النسبة التي يقررها القانون واللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص، على ألا يمول هذا الشراء من رأسمال الشركة وتسري على التفويض بالشراء أو البيع أو التصرف بالأسهم المشتراة أحكام هذا النظام وقانون الشركات وتعديلاته والقرارات التي تصدرها الجهات الرقابية والإشرافية في هذا الشأن".

في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف توجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

ويرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – ومقرها: شارع الخليج العربي – برج أحمد – الطابق الخامس (هاتف رقم 22464579) وذلك ابتداء من يوم الأحد الموافق 2016/3/20 لاستلام بطاقات الدعوة متضمنة جدولي أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

والله ولي التوفيق...
مجلس الإدارة

## جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

### دعـــوة رسمية

**يسر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دعوة السادة أعضاء الجمعية لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي سيعقد يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٤/٣ في تمام الساعة ٣:٣٠ بعد الظهر بمقر الجمعية الكائن بمنطقة الشويخ الشمالي (قطعة ٧ - شارع ٧١ - مبني ١٢).**

**علماً بأن جدول الأعمال سيتضمن الموضوعات التالية:**

١. سماع التقرير الإداري لعام ٢٠١٥.
٢. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.
٣. المصادقة على البيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.
٤. مناقشة مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦.
٥. المصادقة على قرار مجلس الإدارة في جلسته رقم (٢٠١٥/١٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩ بشأن تسمية السيد/ يوسف صالح العثمان رئيساً فخرياً للجمعية خلفاً للفقيد/ جاسم محمد الخرافي.
٦. المصادقة على قرار مجلس الإدارة في جلسته رقم (٢٠١٦/٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ بشأن اعتماد الشروط والضوابط الخاصة بالمساهمات المالية لمشروع المبنى الجديد للجمعية.
٧. تعيين مراقب الحسابات.

**وبهذه المناسبة نود الإفادة بما يلي:**

- **أن من لهم حق حضور اجتماع الجمعية العمومية هم الأعضاء العاملون الذين أمضوا في عضوية الجمعية ستة أشهر على الأقل سابقة على تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وبشرط أن يكونوا قد سددوا اشتراكاتهم لعام ٢٠١٥، علماً بأن آخر موعد لتسديد الاشتراكات هو يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٣/٣١ في تمام الساعة ٣:٣٠ بعد الظهر.**
- **يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فإذا لم يكتمل العدد القانوني في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ويكون الاجتماع بعدها صحيحاً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين على ألا يقل عددهم عن عشرة أعضاء.**

**والله ولي التوفيق**

**أمين السر**